الأمم المتحدة

S/2012/692



Distr.: General
7 September 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) **بان** كي - مون



170912 140912 12-50222 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠١١ (٢٠١١)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يشمل الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر الضميمة). وأرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أندرس فوغ **راسموسن**

الضميمة

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - يطلع هذا التقرير، المقدّم عملا بقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠١١ (٢٠١١)، الأمم المتحدة على التقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغ مجموع قوام القوة الدولية ٦٩٧ ١٣٠ فردا مقدمين من جميع البلدان الأعضاء في الناتو وعددها ٢٨، ومن ٢٢ بلدا من البلدان غير الأعضاء في الناتو. ويكرر الناتو والقوة الدولية دعوتهما المزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم لهذه البعثة الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة من خلال توفير مستشارين ومدربين لقوات الأمن الوطني الأفغانية وزيادة الدعم المالي المقدم إلى قوات الأمن الأفغانية، ودعم قطاعي الحوكمة والتنمية المدنيين.

٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، تكبدت القوة الدولية خسائر بشرية بلغ مجموعها ٥٩١ ١ فردا، من بينهم ١٠٤ أفراد قتلوا في العمليات الحربية و ٤٨١ ١ فردا أصيبوا بجراح فيها و ٦ حالات وفاة غير متصلة بالمعارك.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها متسقا مع التوجهات الفصلية. وقد شهدت الهجمات التي يشنها المتمردون[1] زيادة طفيفة خلال كل شهر من هذا الفصل، مع أن الاتجاه العام يماثل اتجاه عام ٢٠١١. وقد حدثت الزيادة الطفيفة في الهجمات التي يشنها المتمردون بشكل رئيسي في جنوب أفغانستان، حيث شهدت المناطق العشر الأكثر عنفا في البلد ٤٥ في المائة من الهجمات التي يشنها المتمردون على نطاق البلد. وتعزى الزيادة في عدد هذه الهجمات أساسا إلى انخفاض محصول الخشخاش، والزيادة المبكرة في نشاط المتمردين الموسمي السابق لشهر رمضان، وتحسّن الإبلاغ عن الهجمات على قوات الأمن الأفغانية، وارتفاع وتيرة العمليات التي تقوم بها القوات الأفغانية والقوة الدولية.

(١) أعيدت تسمية الهجمات التي يشنها العدو بالهجمات التي يشنها المتمردون في هذا التقرير. ولم تغيّر أي تعاريف. وتشمل الهجمات التي يشنها المتمردون أعمال المتمردين الحربية (النيران المباشرة، والنيران غير المباشرة، والنيران سطح - جو التي يطلقها المتمردون) والحوادث المتصلة بأخطار المتفجرات، بما في ذلك الهجمات المنفذة فقط (التفجيرات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة/انفجار الألغام).

وقد تركّز نشاط المتمردين في محاولات اغتيال مسؤولين حكوميين ومسؤولي قوات الأمن، بغية تقويض فعاليتها. ورغم ما أولته وسائط الإعلام من اهتمام لبعض الهجمات البارزة[٢]، فقد اعتبرتها القوة الدولية عمليات فاشلة. وقد تلقى رد قوات الأمن الأفغانية على الهجمات، الذي كان سريعا وكافيا، تغطية إعلامية إيجابية.

٤ - وتشمل الأحداث البارزة الأخرى التي شهدتها الفترة المشمولة بهذا التقرير ما يلي:

(أ) في ١٣ أيار/مايو، أعلن الرئيس كرزاي المناطق والمقاطعات التي ستكون جزءا من المرحلة ٣ من العملية الانتقالية. وتشمل المراحل الثلاث حاليا ٢٦٠ منطقة وتتضمن جميع عواصم المقاطعات. وما أن يكتمل تنفيذ المرحلة ٣، سيكون ٧٥ في المائة من السكان الأفغان يعيشون في مناطق تتحمل فيها قوات الأمن الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن.

(ب) وفي ١٣ أيار/مايو، اجتمعت اللجنة الثلاثية المشتركة بين أفغانستان والقوة الدولية وباكستان في روالبندي، باكستان، لمناقشة التعاون والتنسيق على طول الحدود. وكان هذا أول اجتماع تعقده اللجنة الثلاثية منذ حزيران/يونيه ٢٠١١.

(ج) وفي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو، خلال مؤتمر قمة الناتو في شيكاغو، أكدت البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية أن مهمة القوة ستنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ولكنها أكدت من جديد استمرار شراكتها الوثيقة مع أفغانستان في ما بعد الفترة الانتقالية، مشيرة إلى الالتزامات المتبادلة القوية الذي قطعها كل من المجتمع الدولي الأوسع وأفغانستان في مؤتمر بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكان المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي عقد في طوكيو في ٨ تموز/يوليه هو الاجتماع الدولي الثاني لتقديم التزامات ملموسة للشراكة الطويلة الأمد التي قطع بها الوعد في بون. وفي طوكيو التزم المجتمع الدولي بتقديم ١٦ بليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ ولمواصلة تقديم الدعم ”بمستويات ما قدم في العقد الماضي أو قريبا منها“ حتى نهاية عام ٢٠١٧.

(د) في ١٤ حزيران/يونيه، عُقد المؤتمر الوزاري ”قلب آسيا“ في كابل. وحضر المؤتمر ٢٨ وفدا وزاريا ووفود رفيعة المستوى من قلب آسيا والبلدان الداعمة، بما في ذلك ١١ وفدا من المنظمات الإقليمية والدولية. ومُثل الناتو بممثل مدني كبير في كابل. وكان المؤتمر أول اجتماع متابعة لدفع عملية اسطنبول، والهدف منه هو تعزيز الحوار الإقليمي بشأن

(٢) مثل الهجوم على قاعدة العمليات المتقدمة في ساليرنو بمقاطعة خوست، القيادة الإقليمية الشرقية، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والهجوم في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على فندق سبوتشماي في كابل.

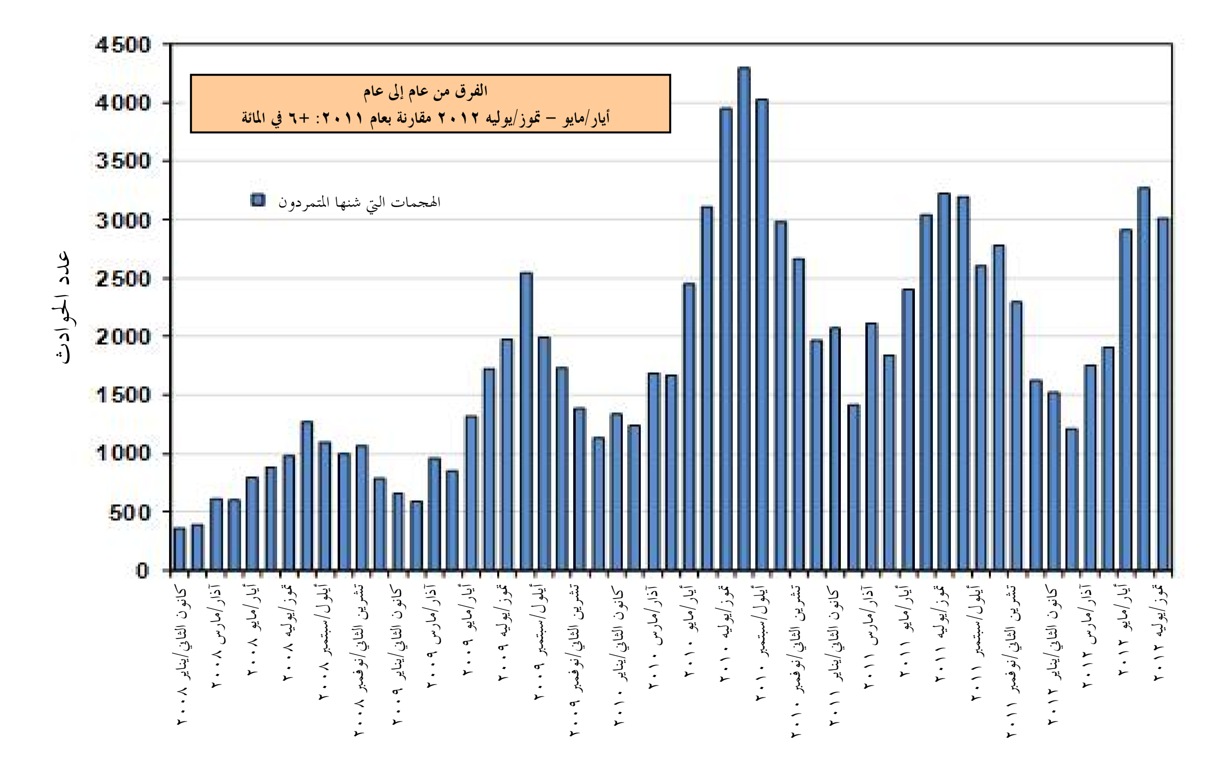
أفغانستان، ووضع تدابير لبناء الثقة بين بلدان قلب آسيا، وتنسيق مختلف جهود التعاون الإقليمي بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية الهامة. ورغم تيارات التهديدات الكبيرة، ضمنت قوات الأمن الأفغانية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع القوة الدولية، اختتام الإجراءات دون وقوع حوادث.

(هـ) وفي ٤ تموز/يوليه، أعادت باكستان فتح خطوط الإمداد إلى أفغانستان بعد أن أصدرت الولايات المتحدة بيان تعبير عن الأسف على مقتل ٢٤ جنديا باكستانيا عن طريق الخطأ في غارة جوية على الحدود الأفغانية الباكستانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأنهى الاتفاق جمودا سياسيا دام سبعة أشهر اضطرت خلالها البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية لاستخدام طرق لوجستية بديلة، مع أن الأثر المترتب على العمليات كان ضئيلا.

الوضع الأمني

٥ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الهجمات التي شنها المتمردون هجمات بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١١. و لم تفلح جهود المتمردين لمواصلة العمليات بشن هجمات كبيرة واغتيال شخصيات بارزة، وذلك بسبب تصدي العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمتمردين. ونتيجة لتحسن فعالية قوات الأمن الأفغانية، لم يتمكن التمرد من استعادة الأراضي التي فقدها وغالبية المواطنين الأفغان لا يزالون غير متأثرين بالعنف المسلحين[٣].

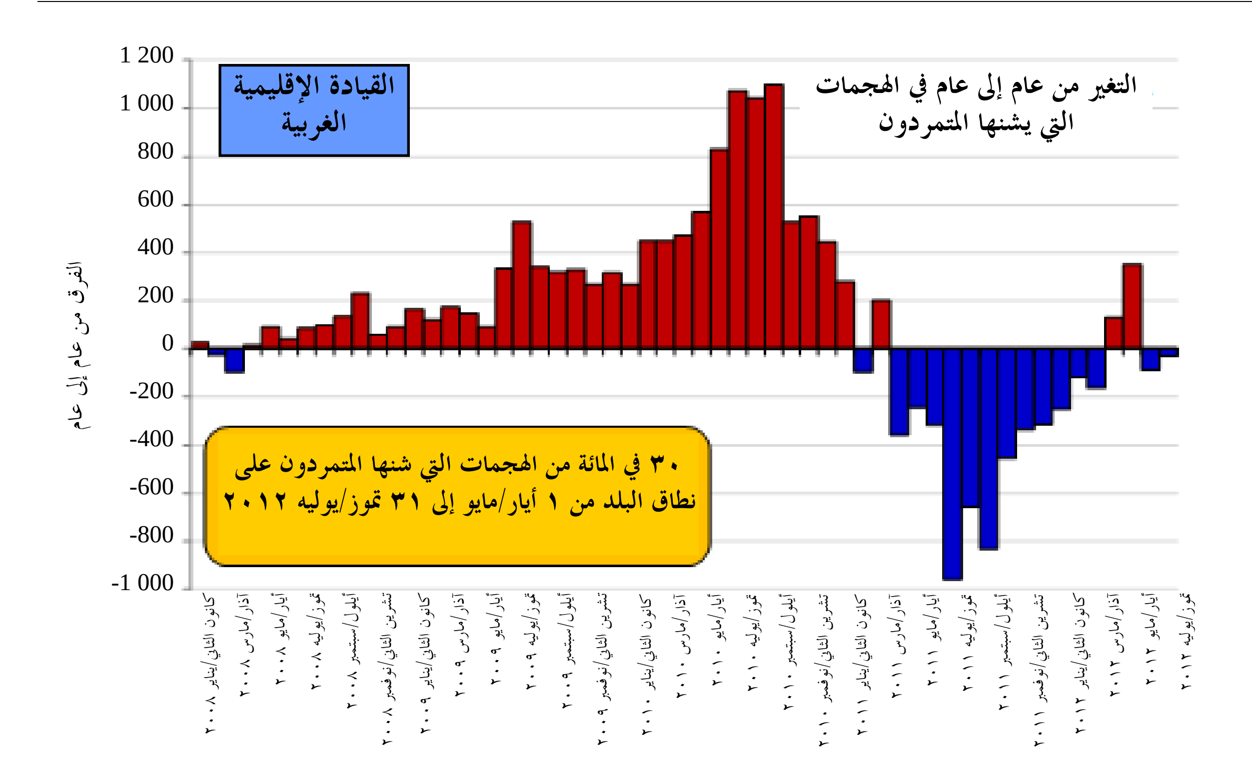
(٣) لا يتعرض ما مجموعه ٨٠ في المائة من السكان الأفغان للعنف المرتبط بالتمرد على نحو مباشر.



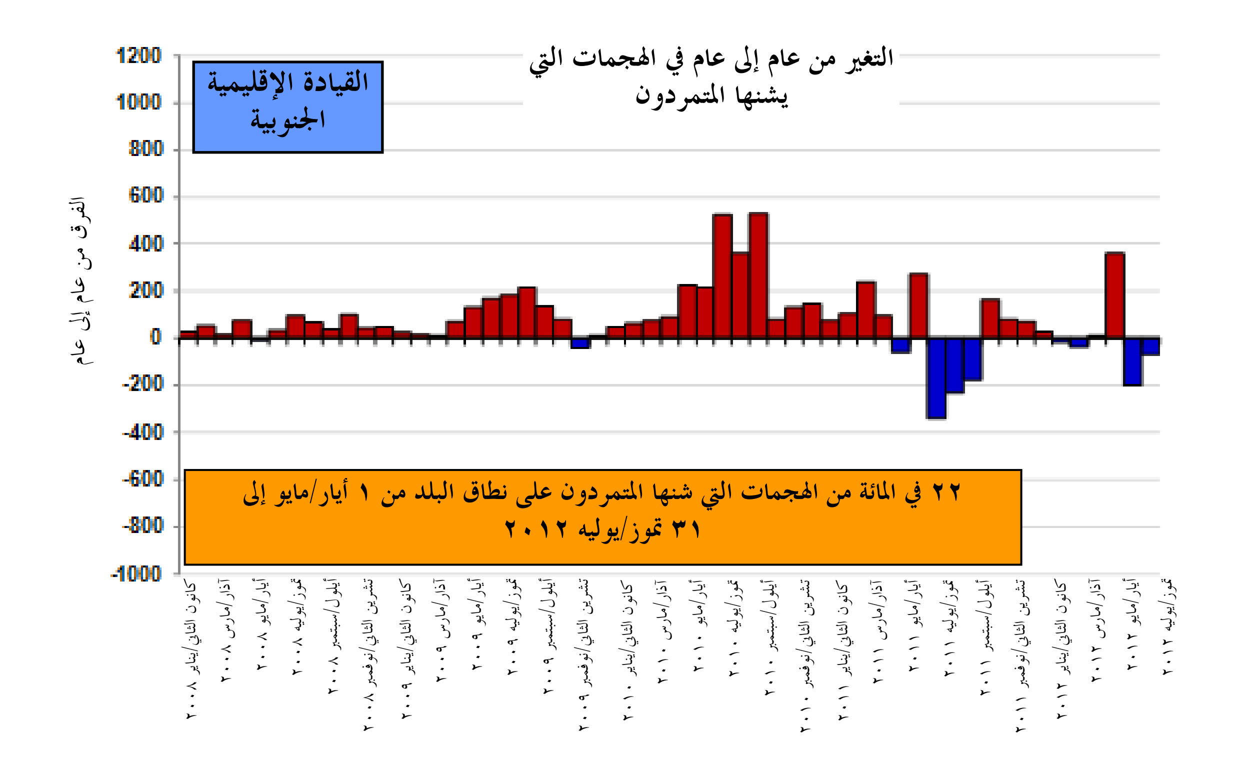
٦ – واستمر التمرد في الاعتماد على النيران غير المباشرة واستخدام أجهزة التفجير المرتجلة، في محاولة لتفادي الاشتباك المباشر. ومحاولات اغتيال المسؤولين الحكوميين لا تزال وسيلة مفضلة أخرى، وذلك من أجل تعطيل قدرة الحكومة على الاضطلاع بحوكمة فعالة وتشويه سمعتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجمت معظم الخسائر التي أحدثها المتمردون في صفوف المدنيين (٥٨ في المائة) عن أجهزة تفجير مرتجلة. وبلغت النسبة المئوية لما جرى اكتشافه والتخلص منه من تلك الأجهزة، في مقابل ما انفجر منها تلقائيا، نحو ٦٠ في المائة.

٧ – أما على الصعيد الإقليمي، فيرد فيما يلي وصف للوضع الأمني[٤]:

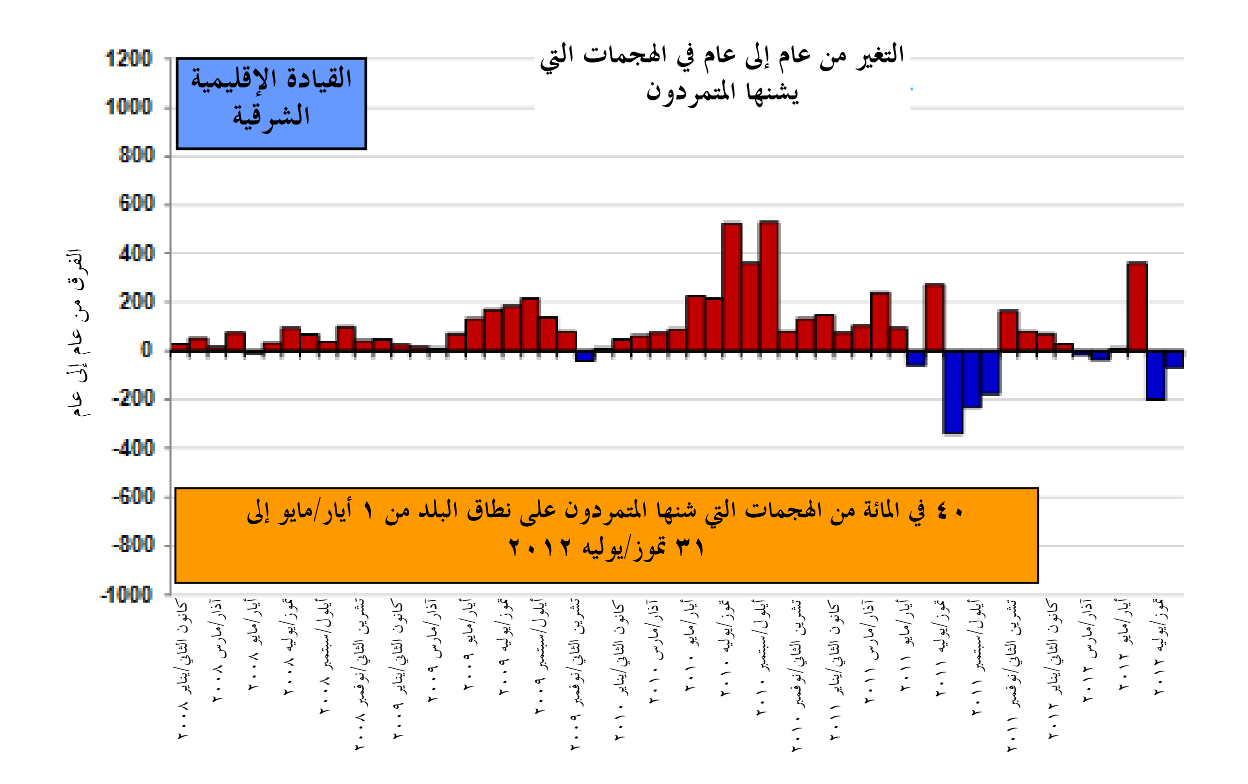
(٤) الرسوم البيانية متاحة في الموقع الشبكي للقوة الدولية: www.isaf.nato.int/article/news/monthly-trends.html.



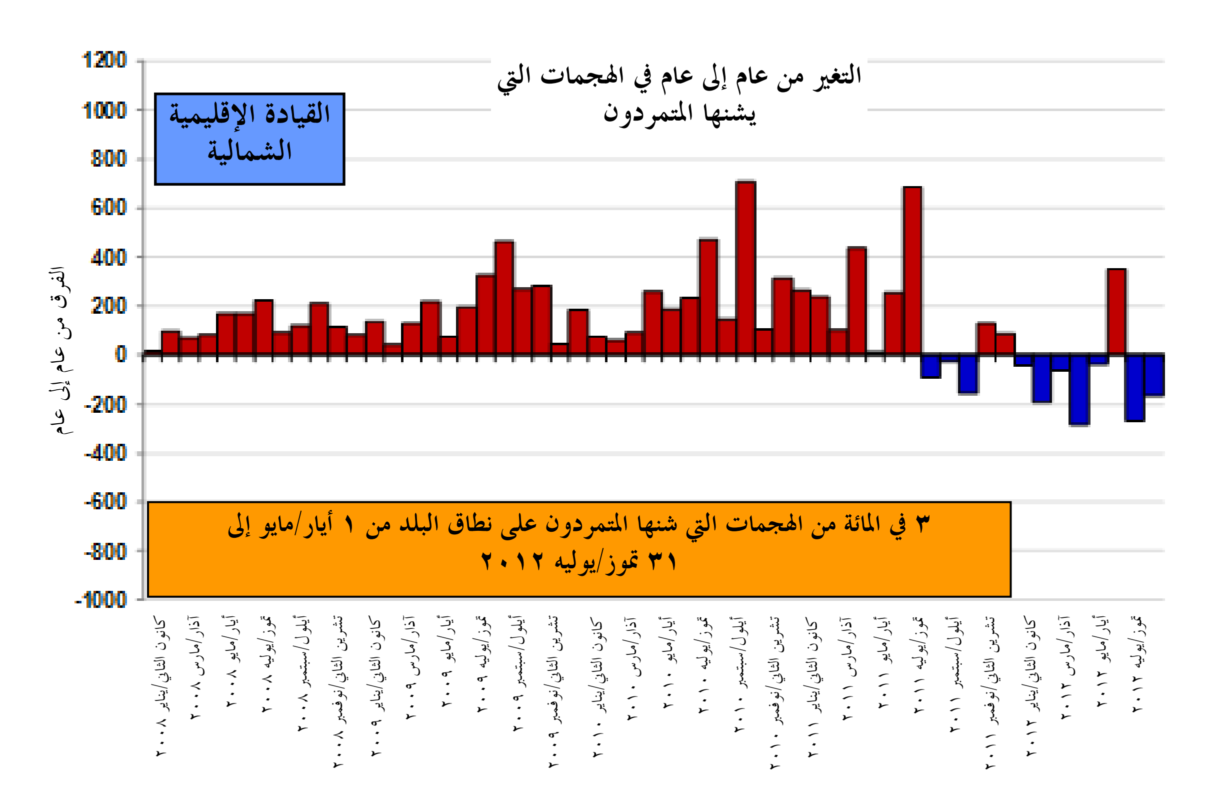
(أ) القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية – زادت الهجمات التي يشنها المتمردون خلال الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١١. وقد شهدت نهاية موسم حصاد الخشخاش، الفترة من أواخر أيار/مايو حتى مطلع حزيران/يونيه، زيادة فورية في الهجمات التي يشنها المتمردون، تلاها انخفاض طفيف في تلك الهجمات عند بداية رمضان في تموز/يوليه. وثمة عاملان توجد حاجة إلى رصدهما عن كثب خلال الفترة المشمولة بالتقرير التالي، وهما: خفض القوات الإضافية في القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، وتأثير بداية رمضان الذي يمكن أن يعقبه موسم قتال أطول قبل أن يؤدي تأثير الشتاء إلى تقليل عمليات المتمردين. وستظل منطقة وادي هلمند الوسطى مركزا هاما للمتمردين الذين سيواصلون القتال من أجلها ضد كل من القوة الدولية وقوات الأمن الأفغانية.



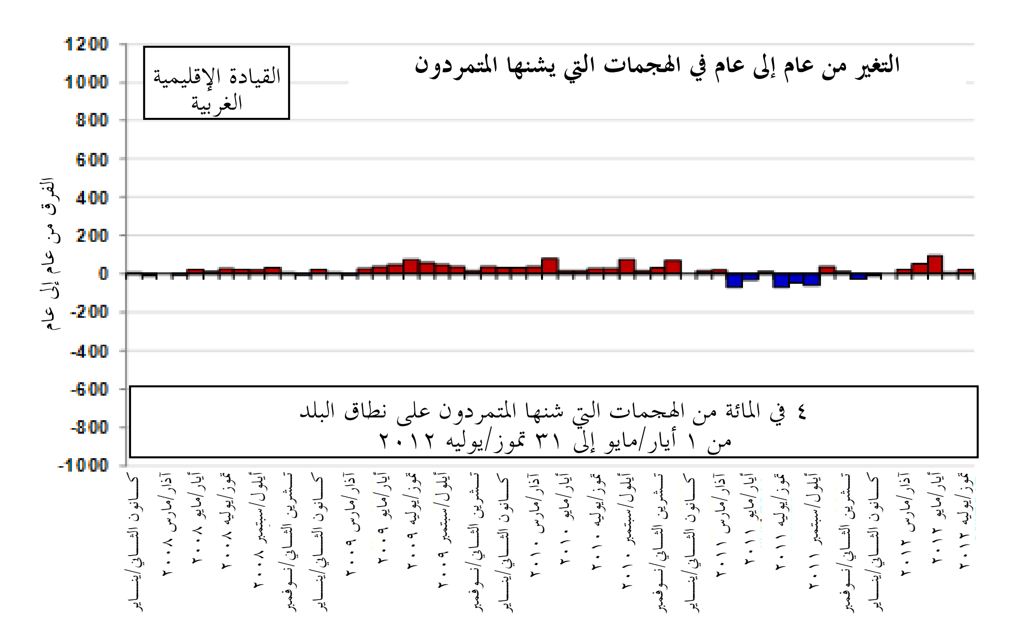
(ب) القيادة الإقليمية الجنوبية – زادت الهجمات التي يشنها المتمردون في الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. ويُقدّر أن هذه الزيادة تعزى جزئيا إلى محاولات المتمردين إنكار الخسائر في موطنهم بمنطقة الباشتو خلال عام ٢٠١١. وفي مقابل ذلك، فقد زاد عدد ما اكتشف وأبطل مفعوله من أجهزة التفجير المرتجلة في منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ومثلما هو الحال في منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، لا يزال تأثير الموسم الأطول لقتال المتمردين عقب شهر رمضان وخفض القوات الإضافية غير واضح. ولا يزال المتمردون يواصلون استهداف القوات الحكومية وقوات الأمن الأفغانية لتقويض ثقة السكان المحليين في المؤسسات ومهاجمة الشرطة الأفغانية المحلية، التي تساعد على منع وصول المتمردين إلى هؤلاء السكان. ولا تزال أجهزة التفجير المرتجلة هي وسيلة الاشتباك الرئيسية التي يستخدمها المتمردون للحد من الخسائر، تليها الهجمات بالنيران المباشرة.



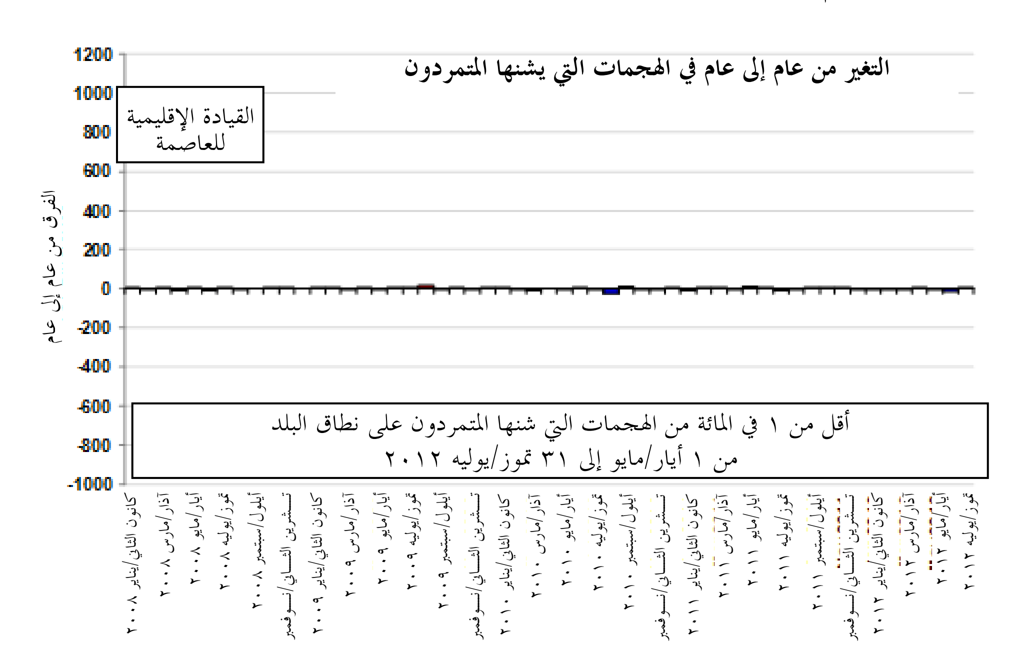
(ج) القيادة الإقليمية الشرقية – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت المنطقة الأكثر كثافة من حيث السكان في أفغانستان انخفاضا بلغ ٢ في المائة في الهجمات التي يشنها المتمردون مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وقد جسّد اتجاه الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الاتجاه الذي كان سائدا في الفترة نفسها من عام ٢٠١١ ولا يزال يتأثر بالعمليات المركزة التي تشنها قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية، وخاصة في المناطق الحدودية. ولا تزال المناطق الحدودية في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية هي الأكثر تحديا، ويمكن أن تعتبر المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة. ويستغل المتمردون حريتهم في التنقل ويحتفظون بقدرتهم على التخطيط لهجمات في المنطقة وتنفيذها. وقد أصبح التمرد أكثر تشتتا؛ وتقوم فرادى الجماعات المتمردة بتنفيذ خطط خاصة بها ولها صلات وثيقة بالجريمة المنظمة في المنطقة الحدودية.



(د) القيادة الإقليمية الشمالية – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الهجمات التي يشنها المتمردون بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وفي حين أن التمرد لم يتمكن من الحفاظ على مستوى كبير من النشاط داخل منطقة عمليات القيادة الإقليمية الشمالية مقارنة بالقيادات الإقليمية الأخرى، فقد حدثت زيادة طفيفة في فعالية المتمردين خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. ولدى التمرد، الذي يعتبر أكثر تنوعا عرقيا وأكثر ارتباطا بالتنظيمات الإجرامية مما عليه الحال في القيادات الإقليمية الأخرى، بقدرة محدودة على شن هجمات في شمال أفغانستان ولكنه لا يزال موجودا ونشطا. وواصل المسلحون محاولة شن هجمات على أهداف بارزة في المراكز السكانية الرئيسية سعيا لعكس صورة المكاسب الأمنية. وتفادى المتمردون الاشتباك بإطلاق نيران مباشرة لفترات طويلة مع القوة الدولية وركزوا هجماتهم على أفراد قوات الأمن الأفغانية كوسيلة لتقويض الأمن الحكومي وتعطيل تطوير قدرات قوات الأمن.



(هـ) القيادة الإقليمية الغربية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الهجمات التي يشنها المتمردون بنسبة ٤٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وتعزى هذه الزيادة في الأحداث بقدر كبير إلى العمليات الأمنية الهجومية التي شنتها القوة الدولية على مناطق دعم المتمردين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وموسم القتال الصيفي. ومن المرجّح أن تستمر هجمات المتمردين على القوة الدولية وقوات الأمن الأفغانية وقوافل الدعم اللوجستي في جميع أنحاء غرب أفغانستان، وذلك لتعطيل حرية الحركة ومحاولة لاستعادة المعاقل التي فقدت خلال موسم القتال السابق.



(و) القيادة الإقليمية للعاصمة – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، انخفضت الهجمات التي يشنها المتمردون في القيادة الإقليمية للعاصمة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١ بسبب تحسّن قدرة قوات الأمن الأفغانية والتدابير الأمنية الفعالة داخل مقاطعة كابل. وكان الهجوم على ''القرية الخضراء'' في كابل في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ واغتيال أرسالا رحماني، وهو وزير سابق من طالبان وعضو رئيسي في مجلس السلام الأعلى في أفغانستان، هما أكبر حدثين في هذه الفترة. ومن المرجح أن تظل مقاطعة كابل هدفا لعدة محاولات هجوم على أهداف بارزة خلال موسم القتال هذا بسبب الاهتمام الكبير لوسائط الإعلام والاهتمام السياسي اللذين تتلقاهما هجمات من هذا القبيل.

قوات الأمن الوطني الأفغانية

٨ – خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حافظت قوات الأمن الأفغانية على زيادات مطردة في قوامها الإجمالي وهي ماضية حسب المخطط نحو بلوغ قوامها النهائي المستهدف والمقرر بعدد ٣٥٢ ٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. والغرض من هذا القوام المستهدف توفيرُ الأمن في جميع أنحاء أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وهو مصمَّمٌ لإتاحة تعزيز مكتسبات القوة الدولية والانتقال الناجح للأمن إلى القيادة الأفغانية.

٩ – وقد حدث تحسّن في مستوى التعاون بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في مجالي الخدمات اللوجستية وتنفيذ القوافل. وما انفكت نوعية قوات الأمن الأفغانية وكفاءتها تتحسن باطراد؛ ولكن لا تزال ثمّة حاجة كبيرة إلى الدعم التمكيني من القوات الدولية. وقد ألقت العمليات المشتركة عبئا على الطرق التقليدية لتيسير وصول الإمدادات إلى المتمردين، في حين أن الوجود المتواصل يقلل من قدرة المتمردين على إعادة التزود بالإمدادات.

١٠ – ويجري حاليا تنفيذ أول خطة لحملة هجومية وضعتها قوات الأمن الأفغانية (عملية ناويد ١٣٩١) وقد بدأت دورة تخطيط للعام المقبل. وخلال دورة التخطيط هذه، ستنتقل المسؤولية من هيئة الأركان العامة إلى مستوى العمليات الجديد الذي تتولاه قيادة القوات الميدانية البرية بمجرد أن تُحقق قدرتها العملياتية الكاملة، ومن المتوقع أن يتم ذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١١ – ولا يزال الاستنزاف ونقص ضباط الصف يعد تحديا لكلتا القوتين، ولكن تبذل جهود للحد من العجز. وتشمل هذه الجهود برنامج السفر الخاص في الإجازات الذي وضع لتسهيل حركة أفراد قوات الأمن الأفغانية جوا في الإجازات، من مناطق قتال معينة (الجنوب، والجنوب الغربي، والغرب) إلى كابل ومنها.

١٢ - وزادت نسبة وحدات قوات الأمن الأفغانية التي صنفت على أنها ''فعالة متى عملت مع شركاء'' أو على مستوى أعلى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من ٥٢ في المائة إلى ٨٢ في المائة بالنسبة لكتائب الجيش الوطني الأفغاني ومقره، ومن ٥٨ في المائة إلى ٦٠ في المائة لوحدات الشرطة الوطنية الأفغانية. وارتفعت أعداد الوحدات الأكثر فعالية التي اعتبرت ''مستقلة متى عملت مع خبراء استشاريين'' إلى ٣٠ وحدة في الجيش (من ١٥ في الفصل السابق)، و ٤٩ للشرطة (من ٣٥ في الفصل السابق). وقامت أربعة مراكز لتنسيق العمليات بتحسين حالة فعاليتها، فوصلت إلى مستوى مراكز ''مستقلة متى عملت مع خبراء استشاريين''، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي. وتطوير مراكز تنسيق العمليات مستمر، ومن المتوقع إنشاء جميع المراكز الأربعين (الإقليمية أو المحلية) المطلوبة وتقييمها خلال دورات التقييم المقبلة.

١٣- وستواصل القوة الدولية العمل مع قوات الأمن الأفغانية لتحسين عوامل تمكين القوات الأفغانية (العوامل اللوجستية، ومكافحة أجهزة التفجير المرتجلة، والطيران) لمواجهة الثغرات في القدرات وتحديد أولويات التأهيل المهني لأفراد الشرطة الأفغانية، ومواصلة دعم قوات الأمن في المناطق الجغرافية التي يقل فيها وجود القوة الدولية، مع تلبية متطلبات سحب القوة الدولية.

الجيش الوطني الأفغاني

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ الجيش الوطني الأفغاني نحو ٠٠٠ ١٨٥ فرد، ولا يشمل ذلك سلاح الجو الأفغاني. ولا يزال الجيش ماضيا على الطريق الصحيح صوب تحقيق القوام المأذون به والبالغ ٠٠٠ ١٨٧ قبل الموعد المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبغية تحقيق قوة متوازنة، لا بد من تخفيض قوام الجنود مع زيادة عدد ضباط الصف وغيرهم من الضباط.

١٥ - وتوفر قيادة العمليات الخاصة، وهي شعبة أنشئت حديثا في الجيش الأفغاني وتتألف من نحو ٠٠٠ ١٠ فرد، قدرة متميزة، حيث تؤدي كلا دوري القيادة والأركان لمؤسسة عسكرية فريدة ومنتقاة ولها القدرة على الصمود. وفي ٢٥ تموز/يوليه، نفذت قيادة العمليات الخاصة أول تمرين لها تضطلع به بعثة أفغانية تماما تحضيرا لعملية ليلية. وقد قامت القوات الأفغانية بالتخطيط والتحضير للعملية وقام طواقم الطائرات المروحية الأفغان بنقل العناصر الخاصة الأفغانية وعدد صغير من الموجّهين التابعين للقوة الدولية.

١٦ - وتواصل بعثة التدريب التابعة للناتو في أفغانستان، بالتعاون مع وزارة الدفاع الأفغانية، بذل جهودها الرامية إلى التأهيل المهني للقوات، وتقليل النقص في المهارات القيادية،

وخفض معدلات استنزاف القوات، وتحسين التخطيط المتعلق بالملاك والتنسيق التكتيكي والقدرات اللوجستية لدى الجيش.

القوات الجوية الأفغانية

١٧ - حققت القوات الجوية الأفغانية، على مدى الأشهر التسعة الماضية، مكاسب طفيفة في قوام قوهّا، الذي بلغ ٥ ٩٣٣ فردا في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٢. والقوام المأذون به لهذه القوات يبلغ ٨ ٠٦٧ فردا بحلول عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى المهارات الفنية المطلوبة على جميع المستويات في القوات الجوية وإلى محدودية رأس المال البشري، فإن نمو القوات سيظل بطيئا. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتحسين مواقع التدريب والهياكل الأساسية التابعة للقوات الجوية. وبالتالي، ستظل القوات الجوية الأفغانية معتمدة على البلدان المانحة وأشكال الدعم الأخرى حتى تصل إلى قدرهّا التشغيلية الكاملة بحلول عام ٢٠١٧.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٨ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت الشرطة الوطنية الأفغانية نحو ١٤٧ ٠٠٠ فردا. وقد نجم تراجع النمو عن إيقاف التجنيد سعيا لتحسين التوازن بين هيكلي الجنود وضباط الصف في القوات. غير أن معدلات النمو والتناقص الحالية تشير إلى أنه من المرجع أن تحقق الشرطة النمو المستهدف لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والبالغ ١٥٧ ٠٠٠ فرد.

١٩ - واستمرت الاتجاهات الإيجابية في مستويات تقييم الشرطة الأفغانية، حيث زاد عدد الوحدات التي صنفت على أهّا ”فعالة متى عملت مع خبراء استشاريين“ أو مستوى أعلى. وستواصل قوات الأمن الأفغانية التركيز على الشرطة، وهي تستعد لسنة ٢٠١٣ التي وسمت بأهّا السنة الخاصة بالشرطة. ومع اقتراب وصول الشرطة الأفغانية إلى القوام المطلوب، ينتقل التركيز من التجنيد إلى إضفاء التأهيل المهني للقوات الحالية من خلال التدريب المتقدم وتوحيد شروط الترقي. ويجري تطوير التدريب ويزداد باطراد عدد المدربين الأفغان الذين يتلقون التدريب (شُغلت نسبة ٦٦ في المائة من الوظائف ويجري تأهيل ٨١ في المائة من أولئك المدربين). كما يبدو أن تصورات الأفغان عن الشرطة قد تحسنت عموما، مما يدل على زيادة الوعي بوجودها وعلى اتجاهات إيجابية عموما بشأن مهنيتها واستقلاليتها.

قوة الحماية العامة الأفغانية

٢٠ - وافقت وزارة الداخلية على الخطة الانتقالية لقوة الحماية العامة الأفغانية حاليا بغية تنفيذ المرسوم الرئاسي ٦٢ في فترة ما بعد ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ دون حدوث فراغ أمني. وقد منحت الخطة تراخيص شركات مؤقتة لإدارة المخاطر لـ ٣١ شركة أمنية خاصة. وتسمح هذه التراخيص لتلك الشركات بالاستمرار في توفير الخدمات الأمنية أثناء فترة التفاوض بشأن عقودها.

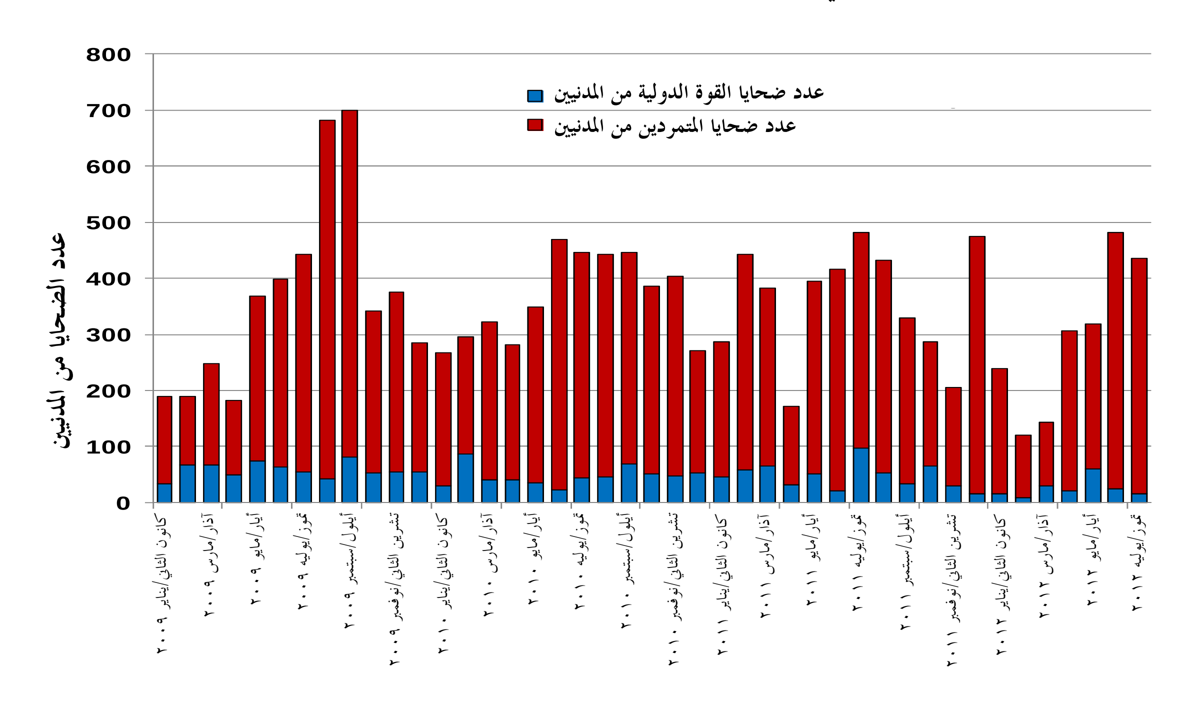
٢١ - وشركة إدارة المخاطر المؤقتة هي استمرار لشركة الأمن الخاصة. ولدى الانتقال إلى وضع شركة دائمة لإدارة المخاطر، سينتقل الحراس إلى قوة الحماية العامة الأفغانية. وفي غضون ذلك، سيواصل الحراس ارتداء الزي الخاص بشركات الأمن الخاصة. وفي حين أن الحراس الحاليين قد عينوا بناء على عملية اختيار قامت بها شركات أمن خاصة، فإنهم سيخضعون لإجراءات اختيار عادية تجريها وزارة الداخلية خلال مرحلة الانتقال إلى قوة الحماية. ولأن مدة الترخيص المؤقت لا تكفي لإنجاز جميع المفاوضات بشأن العقود، ستسمح الوزارة للشركات المتأثرة بمواصلة العمل حتى يُبرم العقد الخاص بها. وتعمل قوة الحماية العامة مع شركات إدارة المخاطر المؤقتة التي لم تف بمواعيد الانتقال النهائية التي وضعتها الوزارة، وذلك بتمديد الآجال النهائية حتى يمكنها الوفاء بمتطلبات الانتقال. وقد أمرت الوزارة رؤساء الشرطة في المقاطعات بعدم اتخاذ أي إجراءات ضد الشركات الأمنية الخاصة دون التشاور معها أولا. وتفاديا لتمديد التراخيص المؤقتة مرة أخرى، أوصت القوة الدولية بإصدار تراخيص مؤقتة تخضع لشروط معينة بدلا من التراخيص المؤقتة الخاضعة لتاريخ معين.

الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

٢٢ - تثير مسألة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين قلقا بالغا لدى القوة الدولية، وتُعتبر الحاجة إلى إدارة عواقب تلك الحوادث إدارة فعالة مطلبا بالغ الأهمية. وقد نجحت القوة الدولية في الحد من الخسائر في صفوف المدنيين، ولا تزال تشدد على الامتثال لتوجيهات قائد القوة الدولية لتفادي سقوط ضحايا من المدنيين في المستقبل. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٢، أسفرت جهود الحد من الخسائر البشرية عن انخفاض بلغت نسبته ٥١ في المائة في الخسائر التي تسببت فيها القوة الدولية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١.

٢٣ - وتشير التقارير عن الفصل الحالي إلى أن المتمردين يتحملون المسؤولية عن نسبة ٨٧ في المائة تقريبا من جميع وفيات المدنيين المتصلة بالنزاع وعن ما يزيد على ٩٢ في المائة من جميع الحوادث المنطوية على خسائر في صفوف المدنيين. وقد تبيّن أن القوة الدولية

تتحمل المسؤولية عن ٨ في المائة من تلك الحوادث، بما في ذلك المسؤولية عن ١٣ في المائة من وفيات المدنيين المتصلة بالنزاع. وتبين الأرقام الواردة في الرسم البياني حوادث ذات صلة بالنزاع أوقعت خسائر في صفوف المدنيين (قتلى وجرحى)، وتأكد بعد التحري أنها إما من فعل القوة الدولية أو المتمردين. وتنص السياسة التي تتّبعها القوة الدولية على النظر في جميع الادعاءات ذات المصداقية التي تتعلق بإلحاق خسائر بشرية بالمدنيين[٥].



مكافحة المخدرات

٢٤ - تواصل القوة الدولية تقديم الدعم، وفقا لولايتها، إلى برامج حكومة أفغانستان وعملياتها في مجال مكافحة المخدرات من أجل تعطيل صناعة المخدرات وما توفره من تمويل للمتمردين في أفغانستان، وتحييد أثرها والسيطرة عليها.

٢٥ - ومنذ انتهاء موسم حصاد الخشخاش في مناطق الإنتاج الرئيسية، أبلغ عن عائدات ضعيفة للأفيون في هلمند وأوروزغان وقندهار وفرح ونيمروز وننغرهار. وقد نتج ضعف المحصول عن تحول زراعة الخشخاش إلى مناطق نمو تتسم بفقر التربة، وعدم ملاءمة طقسها للزراعة، وضعف الممارسات الزراعية لدى مزارعين جدد لا خبرة لهم بالخشخاش. وقد ارتفعت أسعار الأفيون قليلا نتيجة لانخفاض غلته، ولكن ليس بقدر كبير على غرار زيادة الأسعار التي نتجت عن أزمة الخشخاش في عام ٢٠١٠.

(٥) الرسوم البيانية متاحة في الموقع الشبكي للقوة الدولية: www.isaf.nato.int/article/news/monthly-trends.html

٢٦ - وقد حدّت عمليات قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية في مناطق تجهيز المخدرات والاتجار بها الرئيسية في جنوب أفغانستان شيئا ما من حركة المخدرات وزادت المخاطر المرتبطة بالاتجار بها. وإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولا سيما خلال شهر أيار/مايو، ضبطت شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان كميات كبيرة من المخدرات، شملت أكثر من ١٩ ٠٠٠ كيلوغرام من الأفيون و ٥٥٠ كيلوغراما من الهيروين في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه وحدهما.

٢٧ - والانخفاض في ناتج الحصاد، مقترنا بعمليات مكافحة المخدرات ومكافحة التمرد الجارية، يتيح فرصة للضغط على وسائل تمويل المتمردين. والاستمرار في الحد من حرية حركة المتجرين بالمخدرات سيزيد المخاطر المرتبطة بالاتجار، مما سيؤدي إلى تراجع أسعار الأفيون. ويمكن أن يكون هذا هو أحد الأسباب التي جعلت أسعار الأفيون لا تزيد إلا زيادة طفيفة، بدلا من الارتفاع الحاد كما حدث في عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر الكامنة المرتبطة بضعف الغلة وانخفاض الأسعار ستساعد في أي حملة لردع زراعة الخشخاش.

الحوكمة

٢٨ - لا تزال القوة الدولية تقدم الدعم إلى الجهود المبذولة بقيادة أفغانستان في مجال الحوكمة، ولا سيما ما يُبذل منها في مجالات رئيسية مثل عملية الانتقال وإعادة الإدماج ومكافحة الفساد وتحسين سيادة القانون.

٢٩ - وتتواصل عملية نقل المسؤولية الأمنية من القوة الدولية إلى قوات الأمن الأفغانية، ويأخذ الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، مع تواصل تطورهما، زمام المبادرة على نحو متزايد في القيام بالعمليات الأمنية. وأحد المؤشرات الهامة لنجاح عملية الانتقال يتمثل في انخفاض بنسبة ١٥ في المائة في الهجمات التي يشنها المتمردون سنويا في المتوسط من عام إلى آخر في مناطق المرحلتين ١ و ٢. ومع استمرار عملية الانتقال، يتواصل التخطيط لفترة ما بعد عام ٢٠١٤ وقد أنجزت أعمال ترمي إلى تحقيق التوافق في فهم الحملة بين القوة الدولية وقوات الأمن الأفغانية والوزارات غير الأمنية، وقوات الأمن الأفغانية والمجتمع الدولي.

٣٠ - ولا يزال البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج يواجه تحديات، ولكنه شهد تحسينات في قدرات التنفيذ خلال الفصل الماضي. ومع ذلك، لا تزال أفرقة أمانات المقاطعات المشتركة في حاجة إلى الدعم، وتعمل الأمانة المشتركة، المؤلفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقوة الدولية، على معالجة ذلك عن طريق التوجيه والتدريب الرسمي. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، كان برنامج السلام وإعادة الإدماج قد أعاد رسميا إدماج ما مجموعه

٥٠٣٦ من المتمردين. ويمثل ذلك زيادة قدرها نحو ١٠٠٠ شخص أعيد إدماجهم خلال الفصل السابق.

٣١ - وقد نتجت عن إعادة الإدماج الرسمية آثار استقرار في الشمال والغرب، حيث حقق البرنامج معظم النجاح. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة حدوث تقدم مشجع في الشرق والجنوب والجنوب الغربي، ولكن من المرجح أن إعادة الإدماج غير الرسمي تجري في تلك المناطق بسبب انعدام الأمن في بعض المناطق، والخوف من انتقام طالبان بسبب إعادة الإدماج، وبسبب الحساسيات الثقافية والمتصلة بمسألة الشرف. وقد وجّه أمر وزاري مشترك صدر في حزيران/يونيه قوات الأمن الأفغانية بدعم وتعزيز برنامج السلام وإعادة الإدماج. ونتيجة لذلك، نُفّذت تدابير تدريبية من أجل نشر الوعي بالبرنامج.

٣٢ - ويتيح شهر رمضان وعيد الفطر المبارك فرصة لحكومة أفغانستان لتنظيم أنشطة ثقافية ودينية لبسط آثار إعادة الإدماج على الصعيد الوطني. وعلى هذا الصعيد أيضا، من المقرر تنظيم الأسبوع الوطني للسلام والوحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويشمل مجموعة من الأنشطة التي تقودها أفغانستان على نطاق البلد لإثبات التزام الحكومة في هذا الصدد.

٣٣ - وتتواصل مبادرة سلامة المباني التي يقودها الناتو لتطوير قدرات وزارتي الدفاع والداخلية الأفغانيتين دعما لقوات الأمن الأفغانية. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، ستُمنح الأولوية لتخطيط الموارد المالية والبشرية وإدارتها. وسيمضي هذا العمل قدما في إطار الشراكة الدائمة. وواصل فريق سلامة المباني عمله مع بعثة الناتو للتدريب بشأن استعراض استحداث دورات مناسبة لقوات الأمن من أجل ضمان إدماج ممارسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أصدر الرئيس كرزاي مرسوما رئاسيا ركز على تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد. ويجسد المرسوم تصميم الرئيس المعلن على معالجة هذه المسائل.

٣٤ - وما زالت بعثة الناتو لتقديم الدعم الميداني في مجال سيادة القانون تواصل العمل مع الحكومة لتحسين تزويد نظام إقامة العدل في الدولة بموظفين مؤهلين على صعيدي المقاطعات والمناطق. كما تواصل بعثة الدعم مساعدة السلطات الأفغانية على مواجهة شبكات التهديد من خلال تطوير قدرات التحاليل الجنائية والقياسات الحيوية لديها.

التنمية

٣٥ - بالتزامن مع عملية الانتقال في المقاطعات، تعكف أفرقة إعادة إعمار المقاطعات على إجراءات نقل مهامها إلى الحكومة وتقديم مساعدات دائمة من خلال أجهزة حكومية أو

جهات فاعلة إنمائية تقليدية (المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص). وقد وافقت البلدان التي توفر الأفرقة على مجموعة من المبادئ لتطوير أفرقتها وحلها في نهاية المطاف، ويشهد الكثير منها تطورا بالفعل، حيث تحوّل تركيزها من تقديم المساعدات المباشرة إلى تعزيز فعالية الهياكل الحكومية الأفغانية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. وعندما تكتمل عملية الانتقال، ستكون جميع الأفرقة قد سلمت مهامها إلى الحكومة والجهات الفاعلة الإنمائية التقليدية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وستكون قد حُلّت تدريجيا. واتباعا لهذه العملية، أنهى أحد الأفرقة أعماله خلال الفترة المشمولة بالتقرير (فريق لاغمان التابع للولايات المتحدة) ويمكن لأربعة أفرقة أخرى أن تنهي أعمالها في عام ٢٠١٢. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، سيظل ٢٥ فريقا لإعادة إعمار المقاطعات يعمل في أفغانستان، ولكن ستنقل المهام كافة بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الأطفال المتضررون من النزاع المسلح

٣٦ - لا تزال القوة الدولية ملتزمة بدعمها لرصد الانتهاكات ضد الأطفال من قبل العناصر المسلحة والإبلاغ عنها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد اتخذت القوة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان معا عدة خطوات عملية لدعم المؤسسات الأفغانية في تنفيذ خطة عمل لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومنعها، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لمنع تجنيد القصّر في قوات الأمن الأفغانية، والاعتداء الجنسي، وقتل الأطفال وتشويههم.

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمنظور الجنساني

٣٧ - لا يزال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعد أولوية لدى القوة الدولية داخليا وخارجيا. وتركز القوة الدولية على وضع سياسات ومبادئ توجيهية أكثر واقعية من خلال إجراءات التشغيل الموحدة والأوامر الجزئية بشأن زيادة الوعي من خلال التدريب الموحد في مسرح العمليات.

٣٨ - وتواصل القوة الدولية رصد ودعم حكومة أفغانستان لتهيئة بيئة أكثر مراعاة للمنظور بين الجنساني. ورغم وجود اعتراف متزايد بأدوار النساء في قوات الأمن الأفغانية، لا تمثل المرأة سوى ١ في المائة تقريبا من إجمالي القوات. وحتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان هناك ١ ٤٠٩ نساء من أفراد الشرطة الأفغانية، و ٣٧٩ امرأة في الجيش الأفغاني، و ٢٧ في سلاح الجو الأفغاني. وقد وضعت الحكومة أرقاما مستهدفة (بغية الوصول إليها بنهاية عام ٢٠١٥) لعدد النساء في قوات الأمن ولكن لا تزال هناك عقبات ينبغي التغلب

عليها قبل أن تتحقق تلك الأهداف. وهذه التحديات تعد من جهة ذات طابع مادي وهيكلي، ولكنها تعد أيضا، من ناحية أخرى، ذات طابع ثقافي. وفي قوات الشرطة، كثيرا ما ينظر إلى تدريب المرأة ومشاركتها على أنها لا قيمة لها، وأن وجودها لا طائل منه، وتتعرض من ثم للتهميش ويوكل إليها العمل غير الشرطي.

٣٩ - وتواصل القوة الدولية عملها الاستباقي من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع الحكومة على إدماج المنظور الجنساني باعتباره جزءا طبيعيا من البيئة الاجتماعية والسياسية في أفغانستان. ورغم أن التمثيل السياسي والاجتماعي للمرأة قد زاد، فإن مشاركتها الفعالة في العمليات السياسية والأنشطة الاقتصادية لا تزال محدودة. وفضلا عن ذلك، لا تزال انتهاكات حقوق المرأة سائدة رغم التشريعات القائمة، في حين أن وصول المرأة إلى خدمات التعليم والصحة لا يزال منخفضا.